المَسار نحو المستقبل

بقلم: رود لبّرز

اعتبارات بشأن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المستقبلي منبثقة من منتداها العلمي الحادي عشر.

في هذه الحقبة الزمنية من التغيّر المستمر، يُقال "إن المستقبل يأتي على نحو مباغت". ولذلك فإن المنظمات تواجه تحدّياً دائماً وهي تحاول استبانة الاتجاهات التي يُرجّح لها أن تؤثّر في مستقبلها وفي رسم خريطة مسارها قُدُماً.

ومن المسلَّم به أنه توجد حالياً، ولسوف توجد دائماً، توقّعات مختلفة عمّا يخبئّه لنا المستقبل في جعبته. ومع ذلك فقد تبدّى بجلاء، من خلال مناقشاتنا (إبّان الملتقى العلمي الذي عُقد في العام ٢٠٠٨)، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية قد تولّت، طوال أكثر من نصف قرن من وجودها، أدواراً يمكن تمييزها وتقديرها، على مسارات محدّدة بإحكام.

- في بعض ميادين النشاط المعيَّنة، يُعترَف بها باعتبارها جهة فاعلة رئيسية على الصعيد العالمي. ومن تلك الميادين على سبيل المثال مضمار التحقّق من الوفاء بالتعهّدات بشأن عدم الانتشار؛

- في مجالات معيّنة أخرى، ومنها على سبيل المثال تقييم الطاقة النووية باعتبارها جزءاً من قطاع الطاقة، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بدور مهم بوصفها المكان المناسب في العالم، الذي يمكن فيه مناقشة مسائل الرؤى الفكرية والاستراتيجيات والابتكار والتخطيط النووي على المدى الطويل، والتوصّل المأمول إلى دمجها في صيغة وجهة نظر مشتركة فيما بين جميع الدول الأعضاء بشأن المستقبل النووي. وتقدّم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المساعدة أيضاً إلى الدول في تطوير متطلّبات البُنى التحتية وعمليات تقييم الطاقة، مما من شأنه أن يدعم اتخاذ القرارات اللازمة؛

- في حين أن الأمان والأمن هما من المسؤوليات الوطنية، فإن تطوير معايير الأمان وقواعد الأمن النووي على الصعيد الدولي استناداً إلى أفضل الممارسات المتّبعة، هو دور رئيسي من أدوار الوكالة الدولية للطاقة الذرّية؛

- في مجالات أخرى أيضاً، مثل مساعدات التطوير بكل طيفها المتنوّع، يُعدُّ الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرّية دوراً استراتيجياً، وإن كان متواضعاً، إذ إنها تقدّم إسهامات نوعية محددة الأهداف في أنشطة تتّسم فيها التقنيات النووية بمزايا نسبيّة.

اسمحوا لي الآن أبيّن بخطوط كِفافيّة موجَزة ما ارتآه المشاركون في الملتقى العلمي على أنه صورة مستقبل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عبر هذه المسارات؛ على أن من الممكن تماماً، بطبيعة الحال، أن يكون هنالك منعطفات طارئة في المستقبل يمكن أن تفضي إلى تغييرات في هذه المسارات.

ضمان مستقبلنا

كان من انحرافات القدر المؤسفة أن البيان الإيضاحي العلني الأول لظهور التكنولوجيا النووية كان من خلال قواها التدميرية. وقد ظلّ ذلك الترابط بين التكنولوجيا النووية وقدراتها التدميرية داعي القلق المهيمن على الإدراك العمومي بشأن كل ما هو نووي. ومن ثم فإن الجهود الموجّهة نحو نزع السلاح النووي والحدّ من الأسلحة وعدم انتشارها، بصرف النظر عن المنتدى الذي تُتابع فيه تلك الجهود، لسوف تظل عاملاً حاسماً في المستقبل فيما يخصّ جميع الجوانب ذات الصلة بقبول الجمهور للتكنولوجيا النووية. كما إن الأخطار الفادحة التي ينطوي عليها الجانب "المظلم" من المعادلة النووية جدّ كبيرة، مما سوف يجعل دور التحقّق الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرّية يظل دائماً، في إدراك الجمهور العام، أولويةً قصوى.

ولسوف يتوقّف كثير من الأمور على ما سوف تؤول إليه الضمانات المشتركة ومعايير التحقّق المشتركة التي تُطبّق في العام ٢٠٢٠. وفي حال أن كانت سوف تفضي، كما هو متوقّع على نطاق واسع، إلى الجمع بين اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي يُلحق به، فإن من شأن ذلك أن ينطوي ضمناً على تغييرات متواصلة في ثقافة التحقّق والممارسات المتّبعة بشأنه، بما في ذلك المزيد من أنشطة التحقّق التي يُضطلَع بها انطلاقاً من المعلومات، واستخدام أحدث التكنولوجيا تطوراً، وتوافر موظفين على درجة عالية

من المؤهّلات، والاستعانة بمصادر خارجية، وغير ذلك. ولما كان من غير المرجّح أن تزداد موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على الوتيرة نفسها التي تزداد بها أنشطة التحقّق التي تضطلع بها، فإن الاحتياجات إلى الكفاءة لسوف تكون أكبر بكثير ممّا هي عليه الآن. كذلك فإن الشفافية والتعاون مع الدول ومع بائعي التكنولوجيات النووية من أجل دمج خصائص الضمانات على نحو مباشر وعميق في صلب تصاميم مرافقهم ونظمهم ومكوّناتهم، هما عاملان من شأنهما أن يؤدّيا دوراً مهماً في هذا الصدد.

ولقد أُطلقت مبادرات كثيرة لتطوير السياسات العامة والمفاهيم والتكنولوجيات والخبرات الاختصاصية والبُنى التحتية اللازمة لاستدامة نظام الضمانات الدولي بحسب تطور مهمته على مدى الخمسة والعشرين عاماً المقبلة. كما إن مواجهة التحدّيات العالمية على نحو ناجح يحتاج أيضاً إلى ابتكارات أخرى فيما يتصل بالجيل الرابع من نظم المفاعلات، وإلى اتّباع نُهج متعدّدة الجوانب في التعامل مع دورة الوقود النووي.

علماً بأن المبادرات السابقة بشأن التعاون النووي المتعدّد الأطراف لم تؤدّ إلى إحراز أيّ نتائج ملموسة في هذا الصدد. ذلك أن دواعي القلق بشأن الانتشار لم تُدرَك بقدر كاف من الجدّية. ونادراً ما كانت الحوافز الاقتصادية الممنوحة تصل إلى درجة كافية من القوة. وكانت دواعي القلق بشأن الحرص على تطمينات التوريد لها جدّ مهمّة. وقد لعب الافتخار الوطني أيضاً دوراً في هذا الصدد، إلى جانب التوقّعات المنشودة بشأن المنافع العرَضية التكنولوجية والاقتصادية التي تُستمدّ من الأنشطة النووية. وربّما لا يزال الكثير من هذه الاعتبارات وثيق الصلة بالموضوع.

غير أن النتيجة التي تُستَمدّ من إقامة التوازن بين هذه الاعتبارات اليوم، في مواجهة إمكانية تضاعف المرافق النووية على مدى العقود الزمنية المقبلة، وإمكانية ازدياد مخاطر الانتشار المقترنة بأجزاء حسّاسة من دورة الوقود النووي، قد تؤدي إلى إيجاد بيئة مؤاتية لاتّباع نهوج نووية متعدّدة الأطراف في القرن الحادي والعشرين، لعلّها تساعد على اتّساع نطاق القوى النووية.

وهنالك كمٌّ ضخمٌ من المسائل ذات الطبيعة التطوّرية، التي سوف تشكّل المقوّمات الأساسية للمهام اللازم القيام بها في المستقبل المرتقب. ومن الناحية الأخرى، لا بدّ من أن لا يغيب عن بصيرتنا الالتزام من جانبنا جميعاً بشأن "إسقاط سمة الشيطانية" عن التكنولوجيا النووية. ذلك أن الجنّي لا يمكن أن يعود إلى محبسه داخل القُمقم. غير أننا نحتاج إلى أن نطمئن إلى أنه لن يعود إلى إحداث المزيد من الأضرار. ولكنّ ذلك لا يمكن القيام به إلاّ إذا عاد موضوع نزع السلاح والحدّ من الأسلحة إلى محور التركيز على جدول الأعمال الدولي. ويُطابق الحقيقة ما يُشار إليه في هذا الصدد من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ليست هي الوكالة الرائدة أو المحفل الرئيسي لنزع السلاح النووي.

غير أنه لا بدّ لها من أن تستعدّ وأن تتهيّأ للاستجابة إلى احتياجات التحقّق التقنية، والتي سوف يلزم الوفاء بها عند اتخاذ القرارات السياسية في المحافل المناسبة. وكما بيّن الأمين العام في رسالته إلى دورة المؤتمر العام الثانية والخمسين، فإن التقدّم المحرَز في المستقبل بشأن نزع السلاح النووي قد يتيح أيضاً فرصاً سانحة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في مجال التحقّق والشفافية وعدم التراجع في هذا الصدد.

علاقات الشراكة في تلبية احتياجات الطاقة بطريقة توفّر الأمان والأمن

يُقدّر أن الاحتياجات العالمية الخاصة بالطاقة يمكن أن تزداد بنسبة قدرها ٥٠٪ في العام ٢٠٣٠ عمّا هي عليه اليوم، ذلك أن هنالك توقّعات متصاعدة في مجال القوى النووية التي تفضي تدريجياً نحو حدوث نهضة في مضمار الطاقة النووية، من خلال توسيع نطاق البرامج في ما يُسمّى البلدان "الناضجة" في هذا الميدان، ومن خلال البرامج الجديدة في ما يُسمى البلدان "الحديثة العهد" في الولوج فيه على السواء. ونتيجة لذلك، فإن المشهد النووي خلال العقود الزمنية المقبلة قد يبدو مختلفاً جوهرياً عنه اليوم.

حقيقة هامة ثانية تؤثّر في المستقبل النووي هي أن دواعي القلق، المتصوّرة أو الواقعية، المقترنة بالتخلّص من الوقود المستهلَك والنفايات المشعّة تظل قائمة دائماً. ولذلك فإن قبول الجمهور باستخدام القوى النووية إنما يتوقف، بدرجة

وهنالك كمٌّ ضخمٌ من المسائل ذات الطبيعة التطوّرية، التي سوف تشكّل المقوّمات الأساسية للمهام اللازم القيام بها في المستقبل المرتقب. ومن الناحية الأخرى، لا بدّ من أن لا يغيب عن بصيرتنا الالتزام من جانبنا جميعاً بشأن "إسقاط سمة الشيطانية" عن التكنولوجيا النووية.

كبيرة، على الحلول المتاحة بشأن هذه المسألة. ومن المرجّح أن تكون توقّعات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية كما يلي::

- الطلب المستمر للحصول على الدعم، المنبثق من تشغيل المنشآت النووية؛
- على المدى القصير والمتوسط، استمرار الطلبات التي تُقدَّم التماساً للمزيد من الدعم إلى البلدان الحديثة العهد في هذا المضمار، إما من خلال تقديم الإرشاد في التخطيط واتخاذ القرارات وإما من خلال تقديم المساعدة المباشرة؛
- لضمان التطوير المستدام للطاقة النووية، سوف يستمر الاحتياج إلى الدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في إيجاد الحلول المناسبة للمسائل الأساسية، مع الحرص على أن تظلّ ماثلةً في الأذهان دواعي القلق المرتبطة بشحّ الموارد، والاستدامة التقنية للنظام النووي العالمي بتمامه، ومدى القبول لدى الجمهور العام.
- سوف يُطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية الإسهام في الابتكارات التي سوف تكون مفتاح بناء ما

يُسمّى أسطول الغد من المفاعلات النووية، سواء أكان ذلك في تكنولوجيا القوى النووية أو تكنولوجيا دورة الوقود النووي، أم الابتكارات في الترتيبات المؤسّسية؛

ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية أن تواصل القيام بدورها باعتبارها جهة فاعلة في النقاش العالمي بشأن تغيّر المناخ، وربما فيما يتعلق أيضاً بالحملات المعنية بقبول الجمهور العام، من خلال الاستفادة من مزيّة دورها بصفتها منظمة دولية مؤتَمنة.

إن النهضة المنشودة إنّما تعتمد جداً على نجاح التعاون الدولي والنهج الدولية، ومن ثَمّ فهي تعتمد على الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وخصوصاً بشأن بناء الثقة، والتواصل مع الجمهور العام ومع الحكومات، وكذلك بشأن بناء توافق الآراء من خلال المناقشة على الصعيد العالمي، ذلك أن أيّ مستقبل مشرق للطاقة النووية لا يعتمد فقط على السياسات العامة؛ بل يعتمد أيضاً على كل أولئك الذين يريدون الاستفادة من منافع هذه الطاقة على نحو صحيح دائماً، ومن ثَمّ فإن العالم يحتاج إلى العمل نووياً معاً.

ومن الضروري اتّباع نهج صارم في الأمان والأمن في هذا الصدد من أجل التمكّن من القيام بهذه النهضة، ولذلك فإن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والأمان النوويين هامة، وينبغي تحقيقها بطريقة توفّق ما بين هذين الجانبين.

وهنالك إدراك بأنه على حين تُعتبَر مستلزمات الأمان راسخة تماماً، فإن مشاكل الأمان لم يتمّ حلّها كلّها بعد. إضافةً إلى ذلك، فإن مستلزمات الأمن تتطوّر باستمرار، ولا بدّ من توخّي العناية حرصاً على أن تؤدّي هذه العملية من التحسين المستمر إلى التوافق بين الأمان والأمن. ومن المهم التأكيد بأن حماية الناس والبيئة هما الهدف الأقصى المنشود، وأن التوفيق بين الأمان والأمن إنما هو وسيلة لبلوغ هذا الهدف، لا الهدف النهائي ذاته.

ولسوف يتطلّب تسهيل القيام بالتحسينات اللازمة بشأن الأمان والأمن تعاوناً دولياً متواصلاً. وهنالك أيضاً العديد من التحدّيات التي لا تزال قائمة في مجال التوفيق بين الأمان والأمن، وخصوصاً لأن الأمن كثيراً ما ينطوي على معلومات حسّاسة. وللوكالة الدولية للطاقة الذرّية دور رئيسي في هذه العملية التوفيقية، من خلال تحديد الأدوات والمعايير والقواعد، وتقديم الخدمات، ولسوف تحتاج إلى قدرات مدعّمة، بما في ذلك الموارد الوافية بالغرض، لكي يتسنّى لها أن تأخذ على عاتقها الاضطلاع بهذا الدور المتّسع النطاق، ولكي تُعنى بمواصلة تحسين معاييرها وإرشاداتها التوجيهية وخدماتها.

الفرص المتاحة في علاقات الشراكة من أجل التنمية

إعداد مخطّط التنمية المتصوَّر هو واحد من الاحتياجات الملحّة الكثيرة التي لم تُوف حقّها بعد. وفي صميم هذا الحيّز الضخم من الاحتياجات غير المستوفاة تكمن قضية إثبات الصلاحية. وفي الواقع إن الحديث عن القابلية للبقاء والتطوّر لدى منظمة دولية لا تتّخذ سوى دور معياري مع أنها تمتلك القدرة على الإسهام ولو بقدر ضئيل من جانبها في الأهداف الإنمائية، إنما ينطوي على استنتاج لا يتفق مع مقدّماته الأولى. وقد كان الاعتقاد المشترك على نطاق واسع، خلال الملتقى، أن مجالات المساعدة المحددة الأهداف في ميادين الصحة البشرية، والغذاء والزراعة، وموارد البيئة والمياه، هي مجالات تستطيع فيها التكنولوجيات النووية أن تحدِث فرقاً مهماً.

وعلى سبيل الإيضاح، دعوني أقدّم بضعة أمثلة أُبيِّن فيها أين أعرب المشاركون في الملتقى عن اعتقادهم القوي بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرّية يمكنها، بل ينبغي لها، أن تفعل أكثر بكثير جداً في المستقبل:

مع أن مكافحة السرطان جهد متعدّد الأبعاد، فإن للتقنيات النووية دوراً فريداً في تشخيص السرطان وعلاجه. ذلك أن العلاج بالأشعة - وهو مكوّن من مكوّنات المعالجة يتيح إنقاذ حياة ما يربو على ٥٠ في المائة من مرضى السرطان في البلدان العالية الدخل- لا يزال بعيداً عن متناول الملايين من مرضى السرطان في بلدان العالم النامية. إذ يتجاوز النقص الحالي في أجهزة العلاج الإشعاعي في البلدان النامية مقدار ٥٠٠٠ جهاز، مع عدم وجود أي قدرة على العلاج بالأشعّة على الإطلاق في أكثر من ٣٠ بلداً في قارتي آسيا وأفريقيا. ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية خبرة لا تُضاهى في نقل تكنولوجيا العلاج الإشعاعي والتصوير التشخيصي وأساليب الطب النووي إلى البلدان النامية ضمن إطار ما توفّره من دعم من أجل تنفيذ إنشاء دوائر خدمات العلاج بالأشعة والطب النووي على نحو آمن وفعّال ومستديم.

إذا ما أُريدَ تحقيق الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة بشأن زيادة موارد الغذاء بما نسبته ٥٠ في المائة سنوياً بحلول العام ٢٠٣٠، فلا بدّ من زيادة إنتاج الأغذية بما نسبته ٢ في المائة في كل سنة. ومن الناحية التاريخية، يُلاحظ أن كلّ وثبة من حيث الكمّ في إنتاج الأغذية حدثت في الماضي إنما كانت تستند إلى تغيير في الممارسات الزراعية على امتداد بُعدين، هما تغيير في الممارسات المتّبعة في الفلاحة والزراعة يصحبه تغيير يُعنى بانتقاء وراثي لمحاصيل وأصناف وسلالات جديدة. وإن الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرّية تتمتّع بوضعية تؤهّلها للإسهام في هذين المسعيين. فإنها تستطيع أن تقدم المساعدة في تحويل الممارسات الزراعية بواسطة نقل المنهجيات الرامية إلى جعل الخدمات المعنية بالنظام الإيكولوجي موضع نظر وتقييم إيجابيين لدى مقرّري السياسات العامة، بدءاً من تحويل المغذّيات النباتية في النظم الإيكولوجية في التربة، والمحاصيل والثروة الحيوانية، ولا بدّ من متابعة السير في علاقات الشراكة مع علماء البيئة والاختصاصيين في الإيكولوجيا والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والتغذية وعلماء الاجتماع ومقرّري السياسات العامة. وعلى نحو مماثل، يحتاج العلماء النوويون إلى التشارك مع علماء الوراثة والاختصاصيين في السلالات النباتية والحيوانية والبيولوجيا الجزيئية، وكذلك مع علماء الاجتماع، بغية القيام بدورٍ مجدٍ في التغلّب على التحدّيات التي تثيرها الاحتياجات إلى أصناف وسلالات وراثية مناسبة.

إن اجتماع عوامل النمو السكاني وازدياد النمو الصناعي واتساع الزراعة المرويّة قد أدّى إلى إجهاد موارد المياه العذبة على الصعيد العالمي طوال عدّةٍ من العقود الزمنية الماضية. ولقد أثبتت التقنيات النظيرية والنووية فائدتها في فهم

ديناميات المياه والتغيّرات المناخية الماضية، وكذلك في تقدير الموارد المتاحة. كما إن النظائر تساعد على توفير المعلومات العلمية، بطريقة سريعة وفعّالة من حيث التكلفة، عن الموارد المائية، وعلى فهم كُنهها - ما قد لا يكون ممكناً على أيّ نحو آخر، أو قد يتطلّب عمليات رصد على مدى عقود. إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق تقنيات النظائر على الصعيدين المحلي أو الإقليمي، وخصوصاً لتقدير مدى تأثير تغيّر المناخ، إنما يحتاج إلى منهجيات ومجموعات من البيانات المرجعية على الصعيد الدولي. ولهذا فإن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المستمر في جمع البيانات عن النظائر، وفي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية على استعمال تلك البيانات، لسوف يظل دوراً مهماً في المستقبل. وهنالك أيضاً احتياج مستمر إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ببناء القدرات المدرّبة بقدر كاف، وإلى مساعدة البلدان على استعمال النظائر من أجل تقدير مواردها المائية على الصعيد الوطني وكذلك في جهودها الرامية إلى إدارة هذه الموارد. ولكي يتسنى للوكالة زيادة فاعلية عملها إلى أقصى حد، فإنها تحتاج إلى تعزيز علاقات الشراكة مع سائر البرامج والوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وباعتبار ما تتّسم به احتياجات التنمية من طبيعة غامرة من حيث الكثرة والكثافة، فإن نطاق تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في المستقبل في هذا المجال يظل ضخماً جداً. ولكنْ لكي يتحقّق ذلك التعزيز، فإن توفير الدعم العملياتي من خلال تعزيز التعاون التقني بشراكة مع المنظمات الأخرى لسوف يحتاج إلى رفده بمقوّمات إضافية، من خلال إعمال التفكير في التصدي للعوامل التي ما فتئت تعوق تحقيق إمكانات التكنولوجيات النووية بكاملها. ومن ثم فإن العمل في سبيل تحسين مدى القبول بالتكنولوجيات لأغراض التنمية وتسهيل سبل الوصول إليها وتيسير تكلفة الحصول عليها، لسوف يكون مفتاح النجاح في أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرّية منظمةً مساهِمةً في التنمية.

ملاحظات ختامية

لم يعمد المشاركون في الملتقى، بصفتهم اختصاصيين علميين، إلى الغوص في دقائق الشؤون المالية والإدارية الخاصة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في المستقبل. ولقد كان بديهياً لنا جميعاً، وهذه حقيقة أودّ أن أؤكّدها، أن التوقّعات المتزايدة تجاه الوكالة لا بدّ من تحقيقها من خلال النظر بعين الاعتبار إلى الحاجة إلى موارد إضافية. ولا ينبغي أن تكون تلك الموارد رهناً بقيود مصطنعة. وكما قال الرئيس آيزنهاور ذات مرّة "لا يتحقّق انتصار بثمن يُقدَّر بأسعار مخفّضة في القبو".

وإجمالاً لما قيل، دعوني أُعيد تأكيد تلك البنود الخمسة التي تضمّنت أكثرَ الرسائل الموجَّهة صلةً بالموضوع الذي نحن بصدده، التي استمعنا لها في أثناء الملتقى العلمي، والتي تعتبر حيوية من وجهة النظر إلى المهمة المزدوجة المسنَدة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بشأن التنمية والأمن:

← المشهد النووي آخذ في التغيّر. لذلك لا يتحقّق أيّ نجاح في المنظمات الحديثة، من دون إطار عمل استراتيجي، تكون فيه الرؤية المشتركة محوراً حاسماً يشكّل الاتجاه نحو مستقبل المنظمة. والعالم يحتاج إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لكي يخطّط لمسار المضيّ قُدماً عبر المنعطفات، ويجدر به أن يسند إليها الولاية اللازمة في هذا الصدد، وأن يوفّر لها القدرات المعزّزة والموارد الضرورية لذلك؛

← لا بدّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية من أن تقدّم المزيد من المساعدات التقنية إلى الدول الأعضاء، وذلك بالعمل من خلال نقل التكنولوجيا، ودعم صنع القرارات، والاستفادة من أدوات التخطيط، وبناء القدرات التقنية والمعارف العلمية، والتنسيق بين جهود البحث والتطوير؛

← من اللازم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية أن تعمل من أجل تحسين مدى القبول بالتكنولوجيات النووية لأغراض التنمية وتسهيل سبل الوصول إليها وتيسير تكلفة الحصول عليها؛

← لا بدّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية من أن تتحقّق من أن كل المنشآت النووية، القائمة حالياً والمخطّط لإقامتها، تتقيّد بمستلزمات الأمان والأمن والضمانات؛

← من اللازم أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المكانَ المناسبَ في العالم للتشارك في وجهات النظر التقنية، على أمل في التوفيق بينها، من أجل بناء مستقبل نووي واحد للجميع. يسعى العالم إلى تكوينه على نحو مشترك.

إن المسار نحو المستقبل إنما هو رحلة وليس نهاية المطاف. وحينما نلتفت خلفنا إلى ما مضى من تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ربما بعد انقضاء عشرة أعوام أو عشرين أو حتى خمسين عاماً، فإن هذه العملية من المناقشات بشأن "مستقبل الوكالة"، وكل إجراءات العمل التي نتوقّع أن تحفز عليها هذه الاعتبارات، سوف تشكّل معلَماً بارزاً على الدرب الذي سوف تتّبعه الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وحيث إن المشاركين في الملتقى العلمي كانوا طرفاً في هذه العملية، على أمل في أن يكونوا قد أسهموا في المرحلة الانتقالية المرتقب حدوثها، إنما هو أمر يبعث فينا الرضا، نحن جميعاً الذين شاركنا في هذا المسعى. ولقد كان لنا الشرف في أن أُتيحت لنا الفرصة لأن نكون في عِداد من شاركوا بدورهم في هذه العملية.

رود لبّرز، رئيس وزراء هولندا الأسبق، تولّى رئاسة الملتقى العلمي الحادي عشر للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، الذي عُقد من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في فيينا، النمسا.

هذه المقالة جُمعت من مقتطفات من تقريره إلى الدورة العادية الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، الذي قدّمه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

إيجاد دور جديد

جيوفاني فيرليني أجرى حديثاً مع رود لبّرز بعد اختتام ملتقى الوكالة العلمي الحادي عشر.

سؤال: ما هي في رأيك القضايا النووية في القرن الحادي والعشرين؟

رود لبّرز: القضايا النووية في القرن الحادي والعشرين هي أساساً قضايا المرحلة الماضية، لأنها لم تتغيّر في الواقع.

وهنالك بُعدان في مسارها: فقد اتفق العالم على تسخير الذرّة من أجل السلام والازدهار، وفي الوقت نفسه على إيجاد طريقة للحدّ تدريجياً من الأسلحة النووية ثم حظرها في نهاية المطاف.

وكان ذلك منذ عقود زمنية كثيرة مضت، ولكنّكَ لو قدّرتَ الوضع الآن، في بداية قرن جديد، لوجدتَ أن النداء ما زال كما هو: أيُّ أن نقوم بهذين الأمرين معاً.

س: ما هو في اعتقادك الوضع الراهن ودور الوكالة الحالي؟ وهل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مزودة بما يلزم للتصدّي للتحدّيات القادمة؟

ر.ل.: تتمتّع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية باسم محترم وسمعة جيدة. ولن أقول إنها في وضع صعب، وإنما هي تواجه تحدّيات مع ذلك.

أولا، إنها تحتاج إلى تعزيز مواردها المالية. ثانياً، فيما يخصّ الحدّ من الأسلحة النووية ومنع انتشارها، فإن الوكالة تواجه موقفاً صعباً.

س: في الماضي تحدّثت عن الحاجة إلى إمكانات تتجاوز الحدود الوطنية في التصدّي للتحدّي النووي. فما هو الدور الذي ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع به في إطار نظام نووي عالمي معزَّز؟

ر.ل.: أعتقد بأنه ينبغي تعزيز دور الوكالة على أي حال من الأحوال. ولكنْ دعني أقدّم لك بضعة أمثلة إضافية على هذه المسألة.

بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قرّرت ستةُ بلدان أوروبية أن تعمل معاً في إطار جماعة، خلصت أيضاً إلى الاستنتاج بأن التصرّف الحكيم يقتضي منها أن تعمد إلى تنظيم مبادرة "تسخير الذرّة من أجل السلام" بصفتها جماعة واحدة. وهذا التقليد لا يزال قائماً في أوروبا: وعندما يقوم بلد ما ببناء محطة قوى نووية، فإن المواد الانشطارية تظلّ، من الناحية القانونية دائماً، ملكاً للاتحاد الأوروبي.

وأما في الشرق الأوسط، فهنالك أحاديث تدور عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولكي يحدث ذلك، فإنك تحتاج إلى وكالة تتجاوز حدود الولاية الوطنية،

رود لبّرز، رئيس وزراء هولندا الأسبق، تولّى رئاسة ملتقى الوكالة العلمي الحادي عشر الذي عُقد من ٣٠ أيلول/ سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في فيينا، النمسا.

(الصورة: دي ديردي كامير)

تكون مسؤولة عن المواد الانشطارية في تلك المنطقة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها القيام بذلك.

س: هل تعتقد بأنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتولّى القيام بدور في نزع السلاح وكذلك في رصد الأسلحة النووية؟

ر.ل.: نعم. ذلك أن منظمةً تتولّى القيام بدور في مجالي الرصد والإبلاغ من شأنها أن تُوجِد الثقة لدى الجمهور العام قاطبة. ولكن الأمر يعود إلى المجتمع الدولي لكي يسند إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية مهمّة الاضطلاع بهذا الدور.

س: ما هو الدور الذي ينبغي لعلاقات الشراكة الدولية أداؤه بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر المنظمات الدولية؟

ر.ل.: هنالك العديد من المسائل المطروحة على الطاولة اليوم، ومنها: الأهداف الإنمائية للألفية، تغيّر المناخ، موارد المياه، وغير ذلك. وبات هنالك وعي الآن أيضاً بأنه ينبغي التصدّي لهذه المشاكل معاً. والوكالة الدولية للطاقة الذرّية إنما هي محور هذه المسائل، ويجدر بها أن تضطلع بدور رئيسي، دور قائم على الشراكة في التصدّي لها.